المحاضرة رقم 1: مدخل إلى التجارة الدولية والمالية الدولية

يختلف مفهوم التجارة الدولية عن الداخلية في ان الاولى تقوم بين اطراف دولية تفصل بينها حدود سياسية وموانع تداول، انظمة وقوانين واليات ليست قائمة بين اطراف التداول في السوق التجارية الوطنية على أنها ذلك النوع من التجارة الذي ينصب على كتلة التدفقات (الصادرات والواردات) السلعية المنظورة التي تؤلف مجمل الانتاج السلعي المادي الملموس المتداول في افنية التجارة الدولية بين الاطراف المتداولة من حهة وعلى كتلة التدفقات (الصادرات والواردات) الخدمية غير المنظورة التي تتالف من خدمات النقل الدولي بانواعه وخدمات التامين الدولي. وحركة السفر والسياحة العالمية والخدمات المصرفية الدولية، وحقوق نقل الملكية الفكرية وخاصة التقانة التكنولوجية من جهة أخرى.

تعريف التجارة الدولية

هي عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الانتاج بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لاطراف التبادل التجاري.

ووفقا للمدخل الحديث فالتجارة الدولية الحديثة هي عبارة عن تبادل السلع والخدمات بين البلدان وهذا النوع من التجارة يساهم في الوصول للاقتصاد العالمين بحيث تؤثر الاسعار والعرض والطلب على الاحداث العالمية وتتاثر بها. فالتغيرات السياسية في اسيا مثلا يمكن ان تؤدي الى زيادة في تكلفة العمالة وبالتالي زيادة تكاليف التصنيع لشركة امريكية في ماليزيا

تحتلف تجارة السلع عن الخدمات على اصعدة عديدة وخاصة في سرعة الوصول والعلاقة السريعة بين المزود والمستهلك. هنالك العديد من الخدمات غير قابلة للنقل مما يعني انه لابد للمزود والمستهلك ان يكونا على مقربة من بعضهما البعض للتزود بها. مثلا: تامين خدمات فندقية في الفندق الذي ينزل فيه المستهلك او خدمات التنظيف في شركة معينة اذ لابد من تامين هذه الاخيرة على موقع العمل

اما في التجارة الدولية بالخدمات غير قابلة للنقل فعلى المستهلك الذهاب الى المزود او العكس بالعكس وتفيد الاتفاقيات التجارية الدولية ومنها الجانس عن افضلية انتقال المزود الى بلد المستهلك ومن اجل عكس هذا النوع من التجارة.

يوسع دليل صندوق النقد الدولي تعريف التجارة الدولية بالخدمات فتشمل هذه الاخيرة قيمة الخدمات المزودة عبر الفروع الاجنبية والموصوفة تحت اسم تجارة الخدمات بواسطة فروع الشركات. تؤمن كذلك الخدمات بواسطة الافراد في الخارج ويكون هؤلاء الاخرون اما مزودين او موظفين لدى المزودين. بما في ذلك في البلد المضيف يغطي اطار الجانس (الخدمات التجارية عبر الشركات الاجنبية) معظم هذه الخدمات.

تعريف المالية الدولية واهميتها

يشير مفهوم المالية الدولية إلى انتقال رأس المال بانواعه المختلفة. ويتالف المفهوم من كلمتين الاولى وهي المالية وتشير إلى ندرة المعروض من رأس المال مقارنة بالطلب عليه مما يعني حدوث فجوة بين عرض رأس المال والطلب عليه.

وبالتالي فالمالية تعني تدفق رؤوس الاموال من حيث مناطق الوفرة إلى مناطق ندرتها عن طريق وسطاء ماليين سواء كان ذلك في صورة مصارف او شركات تامين او صناديق ادخار او اسواق المال.

تشير الكلمة الثانية الدولية إلى الطابع الذي يحكم عملية التمويل من حيث كونه دوليا إي ان تحرك رأس المال يتم بين الدول إي خارج الحدود السياسية للدولة ويمكن ابراز اهمية المالية الدولية في النقاط التالية:

- توفير السيولة الدولية المطلوبة لتنشيط التجارة الدولية.

- تعد اداة مناسبة لقياس مستوى النشاط الاقتصادي عن طريق اسواق المال اذ تعد هذه الاخيرة مصدرا ملائما لتوظيف واستثمار الاموال. ومنبعا لتمويل التجارة والاستثمار على الصعيد العالمي.

مؤشرات التجارة الدولية

يعبر حجم التجارة الدولية على الاهمية النسبية للتجارة الدولية في الاقتصاد القومي لكل بلد، حيث يمكن التحقق من ذلك بالاعتماد على العديد من المؤشرات ترتبط بجوانب عديدة من الاقتصاد المحلي، و من بين تلك المؤشرات يمكن ذكر المؤشرات التالية[4]:

1. <u>نصيب الفرد من التجارة الخارجية:</u>

يعبر هذا المؤشر على حجم التجارة الخارجية مقارنة بعدد السكان، و يتم حسابه وفق العلاقة التالية:

$$\text{نصيب الفرد الواحد} = \frac{\text{قيمة الصادرات} + \text{قيمة الواردات}}{\text{عدد السكان}}$$

و يمكن الاعتماد على هذا المؤشر من خلال مقارنة المؤشرات الخاصة بالبلد بالمؤشرات الخاصة ببلدان اخرى؛ و من جهة اخرى يمكن الفصل بين نصيب الفرد من الصادرات و نصيبه من الواردات وفق العلاقات التالية[3]:

$$\text{نصيب الفرد الواحد من الصادرات} = \frac{\text{قيمة الصادرات}}{\text{عدد السكان}}$$

$$\text{نصيب الفرد الواحد من الواردات} = \frac{\text{قيمة الواردات}}{\text{عدد السكان}}$$

و يعبر هذين المؤشرين الاخيرين على متوسط مساهمة الفرد الواحد في الصادرات و الواردات، و بهذا فهو يقدم معلومات اثر دقة من المؤشر الاول، و بالتالي يعطي صورة احسن عن حجم التجارة الخارجية للبلد.

2. <u>متوسط الميل للاستيراد</u>

يقيس هذا المؤشر مدى اعتماد الدولة على الواردات، و لهذا فهي تقيس نسبتها الى مجموع الدخل القومي، و ذلك وفق العلاقة التالية:

$$\text{متوسط الميل للاستيراد} = \frac{\text{قيمة الواردات}}{\text{قيمة الدخل القومي}} \times 100$$

و يسمح هذا المؤشر بإعطاء نظرة نسبية عن تبعية الدولة الى العالم الخارجي، و نقصد بنظرة نسبية كون القيمة المرتفعة لهذا المؤشر تعبر عن تبعية اكبر للبلد، غير ان هاته القيمة المرتفعة يمكن ان تكون بسبب زيادة الواردات مما يدل على زيادة التبعية، او بسبب نقص الدخل القومي و لا علاقة له بالتبعية الاقتصادية للخارج؛

3. نسبة التبادل الدولي

تقارن هاته النسبة بين صادرات و واردات بلد ما خلال فترة محددة، و بالتالي فإنها تحاول التعرف على مدى سيطرة صادرات البلد على وارداته، و لهذا فان هاته النسبة يمكن حسابها وفق احدى العلاقتين التاليتين:

$$\text{نسبة التبادل} = \frac{\text{مستوى أسعار الصادرات}}{\text{مستوى أسعار الواردات}}$$

$$\text{نسبة التبادل} = \frac{\text{الرقم القياسي لأسعار الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لأسعار الواردات}} \times 100$$

تقيس هاته النسبة بصيغتيها القدرة الشرائية لصادرات بلد ما، اي ما يمكن ان تساهم به صادرات بلد ما في تغطية وارداته، و كلما كانت النسبة اعلى من الواحد، كلما كان ذلك في صالح البلد، لأن الصادرات في هذه الحالة تسمح بتغطية كل الواردات.